



العدد الحادي عشر/ الجزء الأول شباط 2022

أثر الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على دقة وموثوقية التقارير المالية
بالمصارف السودانية.

the impact of accounting disclosure about financial tools on the transparency
of performance reports in Sudanese banks.

أ.د/ كمال أحمد يوسف(*)

الباحثة/ روضة إبراهيم محمد عيسى(*)

الملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية التي تقتضيها المعايير المحاسبية وأثر ذلك الضعف علي جودة التقارير المالية وتقويم الأداء المالي وعلي قرارات مستخدمي القوائم المالية مما يؤدي لانخفاض مصداقية وعدالة بيانات هذه القوائم والقرارات التي تستند إليها ، وعليه يمكن صياغتها في السؤال الآتي: ماهو أثر الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على شفافية تقارير الأداء بالمصارف السودانية ؟ ، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد توصل الدراسة الى عدة نتائج أهمها: إلزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الافصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية. وضرورة شمول التقارير والقوائم المالية علي جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي. وأوصت الدراسة بالآتي : تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كلي حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ومفيدة لمستخدميها. وضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم مالية لكي ينتج قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والافصاح السليم.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي – الأدوات المالية – شفافية تقارير الأداء

* أستاذ – جامعة النيلين – كلية التجارة – قسم المحاسبة.

* باحثة دكتوراة.



Abstract.

This study dealt with the impact of accounting disclosure about financial tools on the transparency of performance reports in Sudanese banks., The problem of the study was the weakness of accounting disclosure about financial tools required by accounting standards and the impact of that weakness on the quality of financial reports and evaluation of financial performance and on the decisions of users of financial statements, which leads to a decrease The credibility and fairness of the statements of these lists and the decisions on which they are based, and accordingly can be formulated in the following question: What is the impact of the accounting disclosure of financial instruments on the transparency of performance reports in Sudanese banks? The researcher used the descriptive analytical method and the historical method, and the study reached several results, the most important of which are: Institutions' commitment to accounting disclosure requirements Disclosure of all accounting information results in credible and reliable financial statements. And the need to include reports and financial statements on all the information necessary to give the users of these reports a clear and correct picture of the financial position.

The study recommended the following: Implementing international financial reporting standards holistically so that the accounting information is comparable and useful to its users. And the need to adhere to the application of international standards and specific controls for preparing financial statements in order to produce financial statements characterized by transparency, clarity and proper disclosure.

Keywords: accounting disclosure – financial instruments – transparency of performance reports



يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال البنك ومركزه المالي إلى الجهات المختلفة ، ويتم الإفصاح من التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد البنك والتزاماته قبل الغير خلال التقارير. وتقيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للبنك ، وكذلك تقرير مدي السيولة التي يتمتع بها البنك ، كما تقيد هذه المعلومات في تقييم أداء البنك وتقدير درجة المخاطر. وبما أن القوائم المالية تعتبر المصدر الأساسي للتقارير المالية والتي من أهم أهدافها توفير معلومات عن الوحدات الاقتصادية تقيد المستخدمين مثل المساهمين، الإدارة، الدائنين، العاملين، المستثمرين والجهات الحكومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ولكي تحقق القوائم المالية هذا الهدف لابد من وجود إطار جيد من المبادئ والمعايير المحاسبية التي يجب الاسترشاد بها في إعدادها لتقديم معلومات ملائمة وموثوقة إلا أن إعدادها بطرق وسياسات مختلفة أدى إلى ظهور تباين في المعلومات المحاسبية نتيجة لاستخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ومعايير مختلفة في الاعتراف بعناصرها.

ولكي تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها ولتكون ذات فائدة إعلامية قصوى فقد اشترط توفير الإفصاح والوضوح في القوائم المالية باعتبارها وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين المختلفين ويتطلب الإفصاح عموماً القوائم المالية والتقارير على كل المعلومات الهامة التي تظهر الوحدة المحاسبية في صورة تشقق مع أوضاعها الحقيقية في ظل الظروف البيئية المحيطة بها والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي توفر عليها القوائم والتقارير المالية في القطاع المالي بصورة عامة وفي قطاع المصارف بصورة خاصة.

1/ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية التي تقتضيها المعايير المحاسبية وأثر ذلك الضعف علي جودة التقارير المالية وتقويم الأداء المالي وعلي قرارات مستخدمي القوائم المالية مما يؤدي لانخفاض مصداقية وعدالة بيانات هذه القوائم والقرارات التي تستند إليها ، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي: ماهو أثر الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على دقة وموثوقية التقارير المالية و الأداء بالمصارف السودانية ؟



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences : 2/ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى دراسة الإفصاح المحاسبي بصورة عامة وإختبار علاقته وأثره على دقة وموثوقية التقارير المالية والأداء بالمصارف السودانية.

3/ أهمية الدراسة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية وبدونه لن تكون هنالك فائدة من المخرجات المحاسبية وتزداد أهمية الإفصاح المحاسبي إذا ما ارتبط بالقطاع المصرفي نظرا لأهميته ودوره في الاقتصاد القومي وما يقدمه من منهج علمي يساعد في ضرورة جودة التقارير المالية وكفاءة تقويم الأداء المالي وذلك من خلال ابتكار أدوات وآليات جديدة للإفصاح بها لتوضيح نقاط القوة والضعف فيها وكيفية معالجتها. وتتمثل الأهمية العلمية في إثراء المكتبة السودانية ببحوث عن الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية المحاسبية بالمصارف. والأهمية العملية في إبراز الدور الحيوي الذي يؤديه النشاط المصرفي لدعم وتنمية الاقتصاد القومي وما يعانيه من مخاطر.

4/فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤل الدراسة وتحقيق أهدافها تم اختبار الفرضية الآتية:
"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية ودقة وموثوقية التقارير المالية والأداء بالمصارف السودانية".

5/منهج الدراسة:

لحل مشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

6/حدود الدراسة:

حدود مكانية: عينة من العاملين بالمصارف السودانية

حدود زمانية : 2021م

7/أدوات ووسائل جمع البيانات:

المصادر الأولية عن طريق الاستبانة ، والثانوية تم جمعها من الكتب والمجلات والمراجع والدراسات العلمية ومواقع الإنترنت.



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences : الدراسات السابقة :

تناول العديد من الباحثين موضوع الإفصاح المحاسبي من زوايا مختلفة وتوصلوا إلى عدد من النتائج والتوصيات، يستعرض الباحثان بعض هذه الدراسات كما يلي :

دراسة: سماح 2018م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أثر الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية على جودة التقارير المالية، هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على مفهوم وأهداف وعوامل الاستحقاقات الاختيارية، والوقوف على مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية ، ودراسة أثر الاستحقاقات الاختيارية على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، ودراسة أثر الاستحقاقات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية ، ودراسة أثر الاستحقاقات المحاسبية على جودة الأرباح المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الاستحقاقات الاختيارية تجعل التقارير المالية أكثر ملاءمة لأغراض الرقابة والمتابعة والتحليل، اختتمت الدراسة بعدة توصيات منها: يوجد ارتباط طردي قوي بين المستحقات الاختيارية و ملاءمة المعلومات المحاسبية،، ويوجد ارتباط طردي قوي بين المستحقات الاختيارية و موثوقية المعلومات المحاسبية،

دراسة: صفية (2019م):⁽²⁾

تناولت الدراسة دور التقارير المالية الفترية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية "دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، تمثلت مشكلة الدراسة في أن التقارير المالية السنوية والتي تعد بعد نهاية السنة المالية لا توفر معلومات ملائمة تساعد المستخدمين في أسواق الأوراق المالية لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وخاصة في ظل تغير الظروف الاقتصادية بصورة عامة والتضخم بصورة خاصة. هدفت الدراسة إلى بيان دور التقارير المالية الفترية ومدى مساهمتها في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أثرت التقارير المالية الفترية على قرارات الاستثمار وذلك من خلال تحديد عدد الأسهم المتداولة في السوق وحجم التداول، وارتفاع العائد المعلن أدى إلى الزيادة في طلب الشراء وبالتالي يكون هنالك نقص في العرض صاحبه ارتفاع في السعر

¹ - سماح علي العوض عجبنا، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2018م.

² - صفية أحمد ضو أحمد ، دور التقارير المالية الفترية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019م.



والعكس، وكما أوصت الدراسة بعدة توصيات أبرزها : إلزام الشركات وكل الجهات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بإعداد تقارير وقوائم مالية فترية.

دراسة: سمارة (2019م)⁽¹⁾:

تناولت الدراسة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وأثره في اتخاذ القرارات الإدارية " دراسة ميدانية على الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط - وزارة الكهرباء العراقية، تمثلت مشكلة الدراسة بعدم وجود إفصاح محاسبي قطاعي يُقدم لمتخذي القرارات بشكل تقارير دورية أو ملحقة بالقوائم والتقارير المالية السنوية في شركات توزيع الكهرباء العراقي حالياً، حيث تقدم معلومات القوائم والتقارير المالية السنوية بصورة مجمعة على مستوى الشركة لمتخذي القرارات، والمستخدمين للقوائم والتقارير المالية من داخل وخارج الشركة بحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلاً عن البنود المالية الرئيسية وغير المالية للوفاء باحتياجات عملية اتخاذ القرارات الإدارية والملائمة لكل قطاع من قطاعات الشركة والتي تساعد بعدة مجالات منها في تخطيط وتخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات والمديرين لها، ومن هنا يظهر تساؤل رئيسي: كيف يمكن تبيان أثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في اتخاذ القرارات الإدارية؟ استمدت الدراسة أهميتها في استحداث نموذج لتقرير قطاعي مقترح من قبل الباحثة لتطبيقه في شركات توزيع الكهرباء ليعخدم المستخدمين الداخليين والخارجيين وخاصة متخذي القرارات الإدارية داخل الشركة، كما استحدثت الباحثة إطاراً علمياً مقترحاً للإفصاح عن المعلومات القطاعية وعلاقته باتخاذ القرارات الإدارية. هدفت الدراسة إلى دراسة تجارب بعض الدول في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد ومدى ملائمة تطبيقه في البيئة العراقية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية للإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات والعملاء والمناطق الجغرافية وبين اتخاذ القرارات الإدارية وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تطبيق نموذج التقرير القطاعي المقترح من قبل الباحثة في الشركة ومثيلاتها من شركات توزيع الكهرباء في جميع الدول النامية التي تفتقر للإفصاح المحاسبي القطاعي في شركاتها.

1 - سمارة محمد جاسم حمود، الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وأثره في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة ميدانية على الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط - وزارة الكهرباء العراقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019م.



المحور الأول

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يتناول الباحثان في هذا المحور الإفصاح المحاسبي من حيث المفهوم والأهداف والأهمية والنوع.

أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي:

وعرف بأنه تصميم وإعداد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال الفترة مما يتوجب أن تتضمن هذه القوائم المالية معلومات كافية تجعل هذه القوائم مفيدة⁽¹⁾.

كما عرف بأنه: "أن تعطي التقارير المحاسبين معلومات كافية لاتؤدي إلى تضليل قاري القوائم ولكن تقدم له المعلومات في الأمور المالية بطريقة معقولة ويجب التركيز على الإفصاح عن البنود غير العادية على أن يكون ذلك في صلب القوائم المالية أو في رأي المراجع أو في الملاحظات المرفقة بالقوائم⁽²⁾".

لقد عرف مفهوم "الإفصاح" بالعديد من التعاريف، و فيما يلي عدد من هذه التعاريف، و قد ركز بعض الباحثين على الغرض من توضيح المعلومات المالية، فقد تطرق كثير من الكتاب دلالة مفهوم الإفصاح، و أهميته في اتخاذ القرارات فعرفوه بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها و ذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافه و التي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها⁽³⁾.

عرفه خالد أمين "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة"⁽⁴⁾.

1-سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م)، ص478.

2- جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول :حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة محمد خيضر ، بسكرة الجزائر ، يومي 6-2012 7 مايو، 2012م، ص14.

3 - خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38.

4- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ، ص 38-44.



كما عرفه مطر بأنه: "متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)" و عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل و محتوى القوائم المالية و بالمصطلحات المستخدمة فيها، و أيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"⁽¹⁾.

هذا و يمكن النظر إلى الإفصاح و علاقته بنظرية الاتصالات في المحاسبة من حيث أنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي، و أن المحصلة النهائية لإجراءات الإفصاح في المحاسبة تظهر في شكل قائمة المركز المالي، و قائمة التغيير في المركز المالي، و قائمة الدخل⁽²⁾.

وفي هذا الصدد اقترحت جمعية المحاسبين الأمريكيين خمسة خطوط عريضة للاسترشاد بها عند توصيل المعلومة المحاسبية للمستفيدين منها الإفصاح عن عمليات المشروع و أوجه نشاطه عند إعداد التقارير المالية بطريقة تفيد متخذي القرارات و تساعدهم على تقييم نشاطه⁽³⁾.

نخلص من ذلك إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين و الدائنين و إدارة المشروع و غيرهم من المستفيدين، يقتضي إعلام متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، و يهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات و الاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الرفاهية للاقتصاد القومي عامة⁽⁴⁾.

إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي و يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفا من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، و قد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفا من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض و المساومة مع اتحادات العمال و الموظفين⁽⁵⁾.

¹- محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1990/10/28، ص 119.

²- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38-44.

³-AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illinois: 1997, PP19-27.

⁴-محمد عبد السلام، "علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة"، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984، ص.ص51-59.

⁵Eldon Hendriksen, Accounting Theory, NewYork : R.D.Irwin, 1992, P514.



يستنتج الباحثان بأن جميع التعريفات السابقة تؤكد على أهمية الإفصاح المحاسبي، وماله من أثر كبير في كل ممايلي:

1. يؤكد على أهمية الإفصاح في القوائم المالية.
2. يزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية لهم.
3. يساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة كالاستثمارية سواء بالبقاء في الاستثمار أو الخروج منه أو الدخول كمستثمر جديد.

4. يساعد على دراسة الوضع المالي للشركة.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي:

تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي من الاتي⁽¹⁾:

1. أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبى احتياجات لابد من ان يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالمنشأة.
2. زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد ،وهو ماساهم في ظهور الافصاح المحاسبي وزيادة أهميتها.
3. ازدادت أهمية الافصاح بازدياد حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية ،فأصبح الافصاح المحاسبي يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة الاداء المالي الكفوء.
4. للافصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق آلية المؤسسات،من حيث تحرير القيمة بين درجة الشفافيه والعائد الذي تحققه هذه المؤسسات.
5. تتبع أهمية الافصاح المحاسبي للمشروعات في إسهامة في زيادة منفعة المعلومات المالية ،والتي تنعكس بدورها على المجتمع ، نظراً لان منفعة المعلومات المالية المفصح عنها من قبل المشروع لاتتحدد

¹ - محمد إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، جامعة الملك سعود، عمادة المكتبات، الرياض، 1993م، ص 26



المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

Arab Journal for Humanities and Social Sciences

فقط بالمنفعة المتحققة من استخدامها في موقف معين ولكن قيمة هذه المعلومات تتجدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها ذات علاقة استخدامها في مواقف متعددة .





ثالثاً: أهداف الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في الآتي (1) :

- 1- التعرف بالإفصاح المحاسبي وأهدافه وأهميته.
 - 2- التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر المالية والاختفاء والالتزام بالاجراءات والاساليب الموضوعية.
 - 3- التعرف على الاسباب التي تؤدي الى عدم الإفصاح المحاسبي لضبط الاداء المالي والتأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات.
 - 4- الوقوف على مدى الالتزام بتطبيق الإفصاح بطريقة فعالة وكفئة.
 - 5- التعرف على المعوقات التي تواجه الشفافية والتعرف على مجالات التطوير الممكنة لتداول الآثار السالبة الناتجة عن عدم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والإفصاح عن كافة المعلومات المالية الضرورية لجعل القوائم المالية واضحة ومفهومة وتحقيق أهداف وأغراض مستخدميها .
- تري الباحثان ان اهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الاساليب والرسائل الفنية المحاسبية وتوضيح شكل ومستوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق اهدافهم من إجراء تعامل مع الوحدات الاقتصادية، تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، تشمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مخراتهم نحو الاستثمار في المنشآت ذات العائد الحقيقي المجزى، إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية والمالية، مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة لذا يتطلب ان يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها، على ان يكون الإفصاح مرتبطاً زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

رابعاً: أنواع الإفصاح المحاسبي:

هناك من يميز بين مفهومين للإفصاح هما: (2)

¹- محمد فداء الدين بهجت، الإفصاح في القوائم المالية المراجع الخارجي منه، دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية ، المملكة العربية السعودية، جدة، مركز النشر

العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، 1986م، ص 35

²-محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993، ص 116-127.



1/ الإفصاح المثالي: وهو الذي لا يتحقق بتحقيق الشروط التالية:

- أ. أن تكون القوائم المالية المنشورة على درجة عالية من التفصيل.
- ب. أن تكون أرقام القوائم المالية على درجة عالية من الدقة و المصادقية.
- ج. أن يتم عرض القوائم المالية بالصورة و في الوقت الذي يتناسب مع احتياجات و رغبات كل طرف من الأطراف ذات المصلحة على حده.

2/ الإفصاح الواقعي: وهو الذي يركز على الموازنة ما بين الفائدة أو العائد الذي سيتحقق من المعلومات وبين كلفة نشر تلك المعلومات، و يمكن تعريفه بأنه الإفصاح الممكن أو المتاح، ومعيار هذا الإفصاح هو المرونة في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات، بمعنى أنه يجب على التقارير المحاسبية أن تقص عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة يجعلها غير مضللة، و نلاحظ أن هناك اتجاه نحو زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها، و التركيز على المعلومات التي تحتاج لدراية و خبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون و وسطاء الاستثمار بحيث يقوم هذا المفهوم على الركائز التالية⁽¹⁾:

- أ. المبادئ و الأصول المحاسبية.
- ب. السياسات الإدارية.
- ج. توجيهات و لوائح الإشراف والرقابة من جهة و أدلة التدقيق و مصالح الأطراف التي ستستخدم تلك البيانات من جهة أخرى.

يتبين من تعريف مفهوم الإفصاح الواقعي بأنه سهل المنال في الواقع العملي أكثر من مفهوم الإفصاح المثالي، و أنه يتضمن مفاهيم الإفصاح الثلاثة و هي الإفصاح المناسب و العادل و الكافي و هذه المفاهيم يمكن تعريفها كما يلي:⁽²⁾

- أ- الإفصاح المناسب: و هو الحد الأدنى من الإفصاح الذي يجب أن تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.
- ب- الإفصاح العادل: و يتضمن تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد.
- ج- الإفصاح الكافي: و هو تزويد الفئات المختلفة بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن المعلومات الكثيرة التي ليس لها معنى و دلالة تؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة و المفيدة مما

¹-محمد مطر، مرجع سابق، ص 116-127.

²-المرجع السابق، ص 116-127.



يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ القرارات، و يعتمد احتفاظ التقارير المالية بدورها كأداة لنشر البيانات و نجاحها في أداء هذه المهمة على مدى مواكبتها للتطور في البيئة الاقتصادية، و قدرتها على استيعاب احتياجات مستخدميها من المعلومات، لذلك يفترض أن يمتد مفهوم الإفصاح ليغطي مجالات جديدة لم تكن تقع ضمن إطاره في السابق و لكنها أصبحت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

خامساً: معوقات الإفصاح:

تتنوع الاسباب التي تعيق من عملية الافصاح ويمكن إجمالها فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- ان المنافسين لا يستطيعون ان يحصلوا على معلومات عن الشركة وذلك يضر بمصلحتها، حيث الافصاح يساعد على نشر تلك المعلومات.
- 2- يتيح فرصة للنقابات العمالية بخصوص الموظفين ورواتبهم.
- 3- الاختلاف بين معدى المعلومات ومستخدميها يؤدي الى جهل كل طرف الى حوجة الاخر مما يقلل من أهمية الافصاح.

ترى الباحثة أنه بالرغم من وجود المعوقات إلا أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي وظهور المحللين الماليين والمؤسسات المالية التي تقدم الاستشارات، أصبحت عملية الحصول على المعلومات في غاية الأهمية والضروره، حيث أن الإفصاح في القوائم المالية لابد ان يتم تطبيقه على الصورة المثلى أى بكل أنواع الإفصاح الشامل والكافى والتتقيف والوقائى حتى يتمكن كل المستخدمين من الاستفادة من تلك المعلومات. و أن الإفصاح المحاسبي المرتبط بقوائم الدخل والمركز المالي حده الأدنى الذي يجب على المحاسب الالتزام به، وقد يختلف هذا الحد الأدنى فيما بين الدول وبعضها وفقاً للمعايير المحاسبية التي تتبناها كل دولة والقوانين الملزمة لكل دولة، وللمحاسب أن يفصح عن بيانات ومعلومات تزيد عن هذا الحد الأدنى كلما تطلب الأمر ذلك بالاتفاق مع الإدارة المعنية المسئولة عن إصدار القوائم المالية، ولاشك أن للمحاسب وللإدارة حرية الاختيار في تحديد قدر الإفصاح الزائد عن الحد الأدنى الملزم عرفاً أو قانوناً، كما تجدر الإشارة أيضاً أن ما ورد هنا بشأن البنود والحسابات التي يجب أن يفصح عنها في القوائم المالية لا يعني

¹-عبد السميع السوكى، المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة القاهرة بالخرطوم، مجلة المحاسبة والاداره والتامين العدد33، 1985م)ص



تبويب هذه الحسابات على نحو معين في القوائم المالية، ذلك لأن أمور عرض وتبويب الحسابات في القوائم المالية أمر قد تحكمه قوانين أو لوائح تنفيذية (نماذج ملزمة) أو معايير لاقت قبولاً عاماً وأصبحت ملزمة⁽¹⁾.

المحور الثاني: الإطار النظري للأدوات المالية والتقارير المالية (المفهوم والأنواع والمخاطر)

يعطي هذا المحور نبذة تعريفية للأدوات والتقارير المالية من حيث مفهومها وأنواعها والمخاطر.

أولاً: مفهوم الأدوات المالية:

تمثل المنتجات المالية الحديثة وأهمها الأدوات المالية المشتقة أحد أهم وأبرز الابتكارات المالية، وهي عبارة عن عقود يتم اشتقاق قيمتها من قيمة أصول أخرى موضوع العقد تكون غير ظاهرة، والتي تتنوع ما بين أسهم وسندات وسلع وغيرها.

وقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 (IAS) أن الأدوات المالية تشمل على الأدوات المالية الأولية (التقليدية) مثل المدينون والدائنون وأدوات حق الملكية، كما تشمل أيضاً الأدوات المالية المشتقة عنها مثل حقوق الخيار المالية والعقود الآجلة وعقود المبادلة، حيث تنشئ هذه الأدوات المالية المشتقة حقوقاً وتعهدات تكون آثارها تحويل لواحد أو أكثر من المخاطر المالية المتأصلة في الأدوات المالية الأولية بين الأطراف المعنية بها⁽²⁾.

حيث يكون لهذه العقود مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين طرفيه البائع والمشتري. كما أن المرونة النسبية في تكييف خصائص وطرق عمل هذه الأدوات المالية وارتكازها على عنصر الابتكار والتجديد يسمح لها بتقديم الحلول المناسبة لتلبية الحاجات القائمة أو تفعيل إستغلال الفرص والموارد المعطلة.

ظهرت الأدوات المالية لغرض تلبية حاجات المتعاملين بها من خلال عمليات التبادل التي تتم على هذه الأدوات، حيث تباع وتشتري من قبل العديد من الناس والمؤسسات شأنها شأن أي سلعة أخرى إلا أنها لها خصوصية أداة استثمارية. هذا، وتعتبر الأدوات المالية من أهم السلع المالية المتعامل بها في الأسواق المالية.

(1) المرجع السابق، ص 45.

2- المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م، ص 5.



ويرجع التوسع في التعامل بهذه الأدوات إلى ظهور الثورة الصناعية واختلاف الوجه الاقتصادي للعالم، كما ظهرت أيضاً الاستثمارات الكبيرة والتي أصبحت تفوق المقدرة الفردية الأمر الذي أدى إلى ظهور الشركات المساهمة والتي تقوم على أساس مشاركة المساهمين في ملكية المشاريع.

هذا الوضع خلق فرص مناسبة لتوظيف الأموال، وكذلك أعطى فرصة للشركات والحكومات في الحصول على التمويل اللازم من خلال طرح الأسهم والسندات. ونتيجة لذلك ازداد التعامل بهذه الأدوات على نطاق واسع، وهذا كان مناسباً لتجميع الأفراد والمشروعات على شراء الأسهم والسندات الجديدة أو الإكتتاب بها، تطلب الأمر تهيئة وسيلة لتمكينهم من التصرف بهذه الأدوات وتوفير السيولة لهم في الوقت الذي يحتاجون لها، مما أدى إلى ظهور أسواق الأدوات المالية لتلبي هذه الحاجات⁽¹⁾.

عرفت الفقرة (11) من المعيار الدولي (IAS 32) الأداة المالية بأنها عقد ينتج عنه أصل مالي لمنشأة معينة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.

والفقرة (12) من المعيار الدولي (IAS 32) عرفت العقد بأنه اتفاقية بين طرفين أو أكثر لها نتائج وآثار اقتصادية واضحة ولا يملك أطراف العقد إلا خيارات محدودة لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لأن العقد قابل للتنفيذ بقوة القانون.

كما عرف آخر الأداة المالية بأنها عبارة عن⁽²⁾:

1. النقدية.
 2. أي تعاقد أو اتفاق بين المنشأة وطرف آخر يعطي للمنشأة الحق في استلام نقدية أو أي أصل مالي آخر من هذا الطرف أو يوجب على المنشأة تسليم نقدية أو أي أصل مالي آخر لهذا الطرف في تاريخ معين بشروط معينة سواء كانت هذه الشروط ملاءمة أو غير ملاءمة للمنشأة.
 3. أي تعاقد أو اتفاق بين المنشأة وطرف آخر يتم بمقتضاه مبادلة أداة مالية بين المنشأة وهذا الطرف بشروط معينة يحتمل بدرجة كبيرة أن تكون في صالح المنشأة.
- كما تعرف الأدوات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية كما يلي:

¹- جمال جويادات الجمل، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م،

²- محمد محمود صابر، إبراهيم محمد عبيد، المحاسبة المتقدمة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2009م، ص 379.



- الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشؤ أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي، أو حق ملكية لمنشأة أخرى⁽¹⁾.

- الأداة المالية عقد يمنح ارتفاعاً لأصل مالي لمنشأة معينة أو أداة حق ملكية أو التزام مالي لمنشأة أخرى⁽²⁾.

وفقاً للتعريفين السابقين فالأداة المالية هي أصل مالي يكون في شكل نقدي أو أداة حق ملكية أو حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى. أو مبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل اعتبارها مفضلة للمنشأة، كالاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى، الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة وغيرها.

ثانياً: أنواع الأدوات المالية:

وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (09) فقد تم تقسيم الأدوات المالية إلى نوعين هما: الأدوات المالية المسجلة (الأساسية) والأدوات المالية غير المسجلة (المشتقة).

1/ الأدوات المالية المسجلة (الأساسية):

هي عبارة عن أدوات مالية مثل الذمم المدينة والذمم الدائنة والأوراق المالية لحقوق الملكية التي لا تمثل أدوات مالية مشتقة وهذه الأوراق تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة التي يتم فيها تسليم الأوراق التي تتضمنها الصفقة وسداد قيمتها خلال أيام معدودة، يتم خلالها إنهاء إجراء نقل الملكية وتم تصنيفها على النحو التالي⁽³⁾:

أ/ النقدية : قد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية النقدية بأنها تشتمل على كل من النقدية وما يعادلها، فيما يعادل النقدية هي الاستثمارات السائلة جداً قصيرة الأجل كالأموال المخصصة للتعامل في السوق والأوراق التجارية، وسندات الخزنة، أما تحويل النقدية بين الحسابات المصرفية للمؤسسة وما يعادلها من نقدية فإنها لا تعتبر متحصلات ومدفوعات نقدية⁽⁴⁾.

¹- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص 528.

²- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، 2007م، ص 270.

³- حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 231

⁴- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، ج3، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص 13



ب/ الأصل المالي والالتزام المالي: يعبر الأصل المالي الناتج عن الأداة المالية عن أي أصل نقدي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى أو حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر من مؤسسة أخرى أو لمبادلة الأصول المالية أو الخصوم المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط قد تكون على الأرجح لمصلحة المؤسسة أو عقد قد يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمؤسسة ذاتها. بينما يعبر الالتزام المالي الناتج عن الأداة المالية عن التزامات تعاقدية لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى أو لمبادلة أصول أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط تكون على الأرجح في غير صالح المؤسسة أو عقد قد يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية للمؤسسة ذاتها، تعتبر التزامات مالية ما يلي⁽¹⁾:

- واجب تعاقدى على تسليم سيولة أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى.

- واجب تعاقدى على تبادل أدوات مالية مع مؤسسة أخرى في شروط يحتمل أن تكون مواتية.

ج/ حقوق الملكية: عرف النظام المحاسبي حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة) بأنها : " الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة في أصولها بعد حسمها من خصومها الخارجية⁽²⁾. وتختلف الخصوم عن حقوق الملكية في كثير من الجوانب، ويتمثل الاختلاف الأكبر للتمييز بينهما في كون أن كافة الخصوم يتم في النهاية استحقاقها - أي سدادها- وعلى العكس من ذلك لا يوجد استحقاق لحق الملاك، ويطلق على التاريخ الذي يتم فيه استحقاق الالتزام تاريخ الاستحقاق⁽³⁾.

2/ الأدوات المالية غير المسجلة (المشتقات):

المشتقات المالية هي مجموعة من الأدوات المالية التي تمثل ترتيبات تعاقدية تشتق أو تعتمد قيمتها على أداء أصل معين أو أداة من أدوات أسواق المال أو السلع، يلجأ المستثمر من ذوي الخبرة إلى المشتقات من أجل زيادة العائد، أو تغطية المخاطر، لقد ظهرت سوق المشتقات المالية بداية في العقود الآجلة لمساعدة إدارة المخاطر في المنتجات الزراعية، ثم ظهرت الحاجة إلى أدوات أخرى مع التغيرات التي طرأت على مصادر المخاطر، يدخل تحت المشتقات أنواع كثيرة تندرج تحت الخيارات والمستقبلات والمؤشرات والعقود الآجلة والمبادلات.

¹- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 15

²- روبرت ميگز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ج1، ترجمة وتعريب : مكرم باسيلي ومحمد عبد القادر الدسيسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص 734.

³- المرجع السابق نفسه، ص 560



تضم المشتقات المالية مجموعة واسعة ومتعددة من الأدوات التي تكون عبارة عن أدوات مالية مشتقة من موجودات أصلية وعادة ما تستخدم المشتقات في العديد من الأغراض مثل الاستثمار والمضاربة والحماية⁽¹⁾.

ثالثاً: المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية:

يعتبر تحديد طبيعة ومدى المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية الهدف الثاني من هدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (07) (IFRS N°: 07)، لذلك يشير مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا المعيار إلى أنه يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طريقة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المؤسسة في فترة إعداد التقارير، وكيف تمت إدارتها وتشمل هذه المخاطر عادة دون أن تكون مقتصرة على ذلك مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان⁽²⁾.

1/ مخاطر السوق: عرفت مخاطرة السوق بأنها المخاطرة التي تؤثر على قيمة المؤسسة أو تدفقاتها النقدية بسبب التغيرات في أسعار الأوراق المالية وأسعار السلع وأسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي، ويصنف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (07) مخاطرة السوق إلى ثلاثة أنواع وهي⁽³⁾:

- مخاطرة سعر الفائدة: هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

- مخاطرة العملة: هي المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

2/ مخاطر السيولة: المقصود بمخاطر السيولة هو عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها النقدية في الوقت المحدد⁽⁴⁾.

3/ مخاطر الائتمان: تعني مخاطر الائتمان عدم قدرة أحد العملاء على تأدية التزاماته تجاه المؤسسة، الأمر الذي يؤدي بها إلى تكبد خسارة مالية⁽⁵⁾.

¹- ماهر علي الشام، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، مج 34، ع 107، 2012م، ص 56.

²- أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف - القياس - التحوط - العرض - الإفصاح)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010م، ص 286.

³- علي حسين الدوجي وعباس فاضل العيكلي، الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات تحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (بالنظر في مصرف بغداد)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 8، ع 25، 2013م، ص 49.

⁴ - Cabedo and Tirado, International Accounting, Pearson international Edition, USA, 2008, p 184

⁵ - ibid.



كما يتضمن خطر الائتمان خطر آخر وهو حصول المؤسسة على تصنيف أئتماني منخفض مما ينعكس على أدائها وقيمتها⁽¹⁾.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تتناول الباحثة في هذا المحور إجراءات وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ويشتمل علي التخطيط للدراسة التطبيقية موضحة الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تصميم استبانة الدراسة الميدانية ووصفا لمجتمع وعينة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة وتقييم أدوات القياس وذلك على النحو التالي.

1/ تصميم استمارة البحث:

من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة (أثر الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية على شفافية التقارير المالية والأداء المالي بالمصارف السودانية)، و الاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبعت الباحثة خلال عملية بناء أداءه الدراسة الخطوات التالية:

1. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والاطلاع على ما كتب عن الموضوع.
2. قامت الباحثة بعرض أداءه الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فروض البحث وفي ضوء ملاحظاتهم تم ما يلي:

* حذف الفقرات التي اقترح حذفها.

* تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.

وقد حاولت الباحثة في صياغة أسئلة الإستبانة ومراعاة الحيادية الممكنة بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها او يلتبس معناها.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الخصوم وحقوق الملكية، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م، ص 366



وبناءً على ذلك تم تصميم استمارة للاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على قسمين:

القسم الأول: تضمن المعلومات الأساسية لإفراد العينة وهي (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)

القسم الثاني: يشتمل على محور الدراسة والتي تم توزيعها كما يلي:

جدول (1)

توزيع عبارات الاستبانة

م	فرضية الدراسة (المحور)	عدد الفقرات
1	الفرضية	8
	المجموع الكلي للعبارات	8

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الاستبيان 2021م.

وقد طُلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) ولقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

جدول (2)

مقياس ليكرت الخماسي المتدرج

العبارة	الرقم	تصنيف العبارة وفقاً لإجابات الأفراد
أوافق بشدة	5	من 4.5-5
أوافق	4	من 3.5-4
محايد	3	من 2.5-3
لا أوافق	2	من 1.5-2
لا أوافق بشدة	1	1.4 فأقل

الوسط الفرضي = مجموع الأوزان / عددها

$$3 = 5 / 1+2+3+4+5 =$$



والهدف من الوسط الفرضي هو مفرارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا زاد الوسط الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا قل عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة.

2/ مجتمع الدراسة وتحديد حجم العينة

أ/ مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من بعض العاملين بالمصارف بولاية الخرطوم
ب/ عينة الدراسة وخصائصها:

تم تطبيق أسلوب العينة العنقودية (متعددة المراحل) وقد راعي التقسيم التمثيل النسبي للعاملين بالمصارف السوداني.

تم تطبيق أسلوب العينة العشوائية البسيطة علي العناقيد التي وقع عليها الاختيار (العاملون بالمصارف السودانية) وهي إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات معينة بشرط تجانس مفردات المجتمع (N)، وهذه العينة تسمح لكل فرد في المجتمع احتمال فرصة اختيار متساوي (1/N) (تخضع لقانون الاحتمالات)

أما حجم العينة الكلية التي يراد توزيعها تم حسابها باستخدام الصيغة التالية:

$$n = \frac{n_0}{1 + n_0/N}$$

$$n_0 = (z^2 * s^2) / e^2$$

حيث أن:

n_0 : حجم العينة العشوائية بإرجاع

n : حجم العينة المراد اختيارها

N: حجم المجتمع الكلي وهم عدد العاملين بالمصارف بولاية الخرطوم

Z : الدرجة المعيارية (1.96) والتي تقابل مستوى ثقة 95%

s^2 : تباين العينة للدراسة، من الدراسات السابقة (0.135)



وبالتطبيق علي المعادلة أعلاها كان الناتج (209) ، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذه الدراسة يوجد لها اهتماماً "مقدراً" وسط مجتمع البحث وتم توزيع عدد (209) إستبانة ، وتمت الإجابة عليها بصورة سليمة و توجد حوالي 9 إستبانة راجعة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي والتحليلي

تتناول الباحثة في هذا الجزء توضيح المقاييس الإحصائية التي يتم استخدامها لتحليل نتائج الدراسة وفقاً للمتغيرات المستخدمة (البيانات الأساسية وعبارات فرضية الدراسة)، وبالتالي يمكن هنا التمييز بين نوعين من أنواع التحليل الإحصائي للبيانات هما:

1/ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الإحصاء الوصفي هو ذلك الجزء من علم الإحصاء الذي يهتم بجمع البيانات ووصفها وعرضها باستخدام الأشكال البيانية المناسبة وتحليلها واستخدام نتائجها لأغراض التبوء والاستقراء. وينقسم الإحصاء الوصفي إلي قسمين أساسيين هما:

أ. مقاييس النزعة المركزية وهي (المتوسط الحسابي - الوسيط - المنوال)

ب. مقاييس التشتت وهي (الانحراف المعياري - الانحراف المتوسط - المدي والمدي الربيعي ،،،). ويمكن الاستفادة هنا من هذه المقاييس لمعرفة متوسطات واجابات أفراد العينة ، وتشتتها ، انحرافها وذلك لمعرفة الأهمية النسبية لكل عبارة من عبارات الاستبانة وترتيبها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

ثانياً: اختبارات الفروض الإحصائية:

اختبار الفرض يعني التأكد من صحة العبارة التي يفترضها الباحث في دراسته ، وهناك نوعين من الفروض فرض العدم ويرمز له بالرمز (H0) ، وفرض الباحثة أو الفرض البديل ويرمز له بالرمز (H1). وللتأكد من صحة الفرض يتم استخدام اختبارات الفروض الإحصائية حسب طبيعة البيانات المدروسة، فيتم حساب قيمة الاختبار الإحصائي ومقارنة قيمته الاحتمالية (sig) مع القيمة المسموح بها إحصائياً (5%) فإذا كانت القيمة الاحتمالية لبيانات العينة أقل من (5%) فهذا يعني أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية لبيانات العينة أكبر من (5%) فهذا يعني أنه ليس هنالك فروق معنوية وأن الفرق يرجع إلي الصدفة. ومن الملاحظ في هذه الدراسة توجد ثلاث أنواع من البيانات (بيانات كمية مثل متوسطات إجابات المبحوثين



بالنسبة لعبارات الاستبانة- وبيانات تصنيفية مثل البيانات الأساسية - وبيانات ترتيبية مثل أسئلة محاور الدراسة).

في هذه الدراسة فرضية أساسية تتلخص في الآتي:

"هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية ودقة وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية".

وحتى يتم اختبار فرضية الدراسة يجب تحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة والتي تناسب طبيعة تلك البيانات، وتتخلص تلك الاختبارات في الآتي:

1- اختبار مربع كاي (χ^2):

هو اختبار إحصائي يستخدم لاختبار معرفة العلاقة بين متغيرين مستغلين بشرط أن تكون البيانات من النوع الترتيبي أو التصنيفي ويأخذ الاختبار الشكل التالي:

$$\chi^2 = \sum_{i=1}^n \frac{(O_i - E_i)^2}{E_i}$$

حيث أن:

χ^2 : تشير إلى قيمة الاختبار

O_i : تشير إلى قيم التكرارات المشاهدة (من واقع اجابات افراد العينة)

E_i : تشير إلى قيم التكرارات المتوقعة

وبعد حساب قيمة الاختبار تتم مقارنة قيمتها المعنوية (p-value) مع القيمة المحددة مسبقاً (5%) وتتحقق الفرضية إذا كانت قيمة p-value أقل من (5%).

2- اختبار t لعينتين مستقلتين:

هو اختبار إحصائي معلمي يستخدم لمعرفة فيما إذا كانت هنالك فروق معنوية في متوسطات بيانات عينتين،

ويأخذ الاختبار الشكل التالي

$$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{s \sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

حيث أن:

t: ترمز إلى الاختبار



$\bar{x}_1$: ترمز للوسط الحسابي للعينة الأولى

$\bar{x}_2$: ترمز للوسط الحسابي للعينة الثانية

n_1 : ترمز لبيانات العينة الأولى

n_2 : ترمز لبيانات العينة الثانية

s : ترمز للانحراف المعياري للعينتين معاً

وبعد حساب قيمة الاختبار تتم مقارنة قيمتها المعنوية (p-value) مع القيمة المحددة مسبقاً (5%) وتتحقق الفرضية إذا كانت قيمة p-value أقل من (5%)، وبالتالي يكون الباحث متأكد من النتيجة بنسبة (95%) والتي تعتبر مقياس لثقة النتائج.

ثالثاً: مناقشة وتحليل النتائج :

يتم في هذا الجزء إجراء التحليل الإحصائي (الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة ومتغيراتها، والإحصاء الاستدلالي متمثلاً في اختبار فرضية البحث للتأكد من تحققها وذلك باستخدام الاختبار التي تم شرحها سابقاً)، ويتم التوصل إلى تلك النتائج باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS.

1/ نتائج اختبار الاتساق الداخلي ومعامل الثبات لبيانات للاستبانة

جاءت نتائج اختبار معامل الثبات (Alpha) كمايلي:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ

م	محاور الدراسة	قيمة اختبار ألفا
1	الفرضية الأولى	0.87
	القيمة الإجمالية	0.87

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م.

توضح نتائج اختبار الثبات أن قيمة (Cronbach's Alpha) لجميع عبارات محاور الدراسة من أكبر من (60%) فما فوق وهذا يعني توافر درجة عالية جداً من الصدق والاتساق الثبات حيث بلغت قيمة ألفا كرنباخ للمقياس الكلي (0.86) وهو ثبات مرتفع جداً ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة



تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2/ الإحصاء الوصفي للبيانات الأساسية للدراسة:

جدول رقم (5)

يوضح التوزيع النسبي لمتغير التخصص العلمي

النسبة	التخصص العلمي
39.6	محاسبة
2.4	تكاليف ومحاسبة مالية
18.4	ادارة اعمال
5.3	محاسبة تمويل
13.5	دراسات مالية ومصرفية
20.8	أخرى

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م.

بالنظر إلى جدول التحليل الوصفي أعلاه نلاحظ أن اعلي نسبة هي للذين تخصصهم محاسبة وقد بلغت (39.6%)، تليها نسبة الذين تخصصهم إدارة اعمال وقد بلغت (18.4%)، أما ادني نسبة فهي للذين تخصصهم تكاليف وبالتالي هذا يدل على تمثيل كل التخصصات في الدراسة مما يكون له تأثيره في نتائج الدراسة.

جدول رقم (6)

يوضح التوزيع النسبي لمتغير المؤهل العلمي

النسبة	المؤهل العلمي
3.8	ثانوي
1.4	دبلوم وسيت
61.7	بكالوريوس
6.7	دبلوم عالي
23.0	ماجستير
1.9	دكتوراه
1.4	أخرى
100.0	Total

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م.



أيضا من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حوالي (94.8%) لمستوي تعليم العاملين بالمصارف جامعي فما فوق وهذا يدل علي أن اجاباتهم على الأسئلة ستكون بعناية ودراية للموضوع بشكل أفضل خاصة وان (80%) من الموظفين تخصصهم يتماشى مع طبيعة الدراسة، وبالتالي نتوقع نتائج أكثر دقة عند تحليل الفرضيات.

جدول رقم (7)

يوضح التوزيع التكراري النسبي لمتغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	2.8
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	.7
أخرى	47.5
لا يوجد مؤهل مهني	48.9
Total	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021 م

بالنظر لجدول (7) أعلاه يتضح لنا أن نسبة الذين يمتلكون مؤهلات مهنة في العينة من زمالات المحاسبة القانونية السودانية والأمريكية والزمالات الأخرى قد بلغت (50.1%) وهذا يعني أن مستوي التأهيل المهني للعاملين بالمصارف ضمن عينة الدراسة لهم مستوي تعليم مهني جيد سيساعد في نتائج الدراسة لاحقا.

جدول رقم (8)

يوضح التوزيع التكراري النسبي لمتغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	النسبة
محاسب	26.1
مدير إدارة	22.2
مراجع داخلي	8.2
أخرى	43.5
Total	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العينة مثلت الهيكل التنظيمي والوظيفي بصورة جيدة حيث بلغت نسبة مديرو الإدارات (22.2%)، بينما بلغت نسبة المحاسبين (26.1%)، أما نسبة المسميات الأخرى فقد بلغت (43.5%)، أما أدني نسبة فهي للمراجعين الداخليين وقد بلغت النسبة (8.2%) وهذا طبيعي لأن طبيعة



مراجعة الحسابات تأتي في آخر العمليات المصرفية ولا تحتاج إلي عدد كبير لذلك كما أن سلطات المراجعين مستقلة عن المحاسبين والجهد الأكبر يأتي من العمليات المحاسبية. لذلك نتوقع هنا أيضا أن يزيد هذا التمثيل المتوازن من احتمالية قوة نتائج الدراسة.

جدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري النسبي لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	النسبة
أقل من 5 سنوات	18.2
5 وأقل من 10 سنوات	18.7
10 وأقل من 15 سنة	19.1
15 وأقل من 20 سنة	14.4
20 سنة فأكثر	29.7
Total	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م

اما إذا نظرنا إلى متغير سنوات الخبرة وأهميته في الدراسة نلاحظ من خلال التوزيع النسبي في الجدول أعلاه أن اعلي نسبة للذين يمتلكون خبرات عالية وقد بلغت (29.7%) بينما أدني نسبة للخبرات الدنيا (أقل من خمس سنوات) وقد بلغت (18.2%)، وعليه نتوقع نتائج أكثر دقة في مرحلة تحليل واختبار فرضيات الدراسة ومعرفة نسب الموافقة والراي العام للموضوع من عينة الدراسة.

3/ التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب العبارات لفرضية الدراسة:

أولاً: التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لفرضية الدراسة التي تنص على:

(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية)



التكرارات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب
لفرضية الدراسة

م	العبارة	أوافق بشدة 5	أوافق 4	محايد 3	لا أوافق 2	لا أوافق بشدة 1	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الاسهم العادية وعلاوة الاصدار في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل	35.1	45.7	15.4	3.4	0.5	4.43	0.73	3
2	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم على مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين	54.5	36.8	7.5	0.5	1	4.38	0.67	4
3	زيادة الإفصاح المحاسبي للإيضاحات المالية في حقوق المساهمين يؤدي الى دعم نظام التقارير المالية ويزيد من فاعليته وقوته	48.1	43.3	7.7	1	0	4.05	0.96	8
4	يقوم المصرف بالإفصاح بصورة منفصلة عن راس المال	37.5	40.9	13.5	6.3	1.9	4.23	0.80	7
5	يفصح المصرف عن الحقوق الأخرى للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة	40.9	46.6	8.7	2.9	1	4.26	0.83	5
6	الإفصاح الملحق بالتقارير المالية والقوائم المرفقة يعتبر المصدر الأساسي لمستخدمي المعلومات المحاسبية	46.6	37	13.5	1.9	1	4.24	0.83	6
7	ضرورة التزام القانون من أساسيات الإفصاح لتوفير الحد الأدنى من مصداقية المعلومات المحاسبية	43.5	42.6	9.6	3.3	1	4.44	0.75	2
8	الهدف من اعداد القوائم توفير قدر مناسب من الإفصاح لمستخدميها	55	36.4	6.2	1.4	1	4.55	0.64	1
	المؤشر العام	%86					4.3		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبيان 2021م.

بناء على نتائج التحليل بالجدول أعلاه نستنتج الآتي

أ. بلغت نسبة موافقة أفراد العينة في المتوسط العام (86%) وهي تعتبر نسبة عالية ، كما بلغ المتوسط العام لأفراد العينة (4.3) مما يدل على ميل إجابات عينة الدراسة نحو العبارة (أوافق). وبالتالي نستنتج أن تطبيق الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية يزيد من وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية.

ب. أعلى نسبة موافقة كانت للعبارة (الهدف من إعداد القوائم توفير قدر مناسب من الإفصاح لمستخدميها) حيث بلغت النسبة (91.4%) وهي تعتبر نسبة عالية جداً، كما جاءت العبارة في الترتيب (الأول) بناء على قيمة المتوسط الحسابي.



ج. أما أدنى نسبة موافقة كانت للعبارة (يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الأسهم العادية وعلاوة الإصدار في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل) حيث بلغت النسبة (80%) وهي تعتبر نسبة مرتفعة ، كما جاءت العبارة في الترتيب (الأخير) بناء على قيمة المتوسط الحسابي على الرغم من ارتفاع نسبة التوافق في العينة.

ثانياً: نتائج اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الباحثة الحزمة الإحصائية (SPSS) ، وجاءت النتائج كمايلي:

1/نتائج اختبار الفرضية الدراسة:

جدول رقم (11)

ملخص نتائج الفرضية الثانية

م	العبارة	قيمة اختبار كاي	قيمة المعنوية	قرار الفرضية بالنسبة للعبارة
1	يتم مطابقة القيمة الدفترية لكل من حاملي الاسهم العادية وعلاوة الاصدار في بداية ونهاية الفترة بشكل مستقل	63.8	0.000	تحققت العبارة
2	يساعد تقرير المراجع الخارجي بالحكم على مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية ومستوى الافصاح للبيانات المالية في قائمة التغير في حقوق المساهمين	479	0.000	تحققت العبارة
3	زيادة الافصاح المحاسبي للايضاحات المالية في حقوق المساهمين يؤدي الى دعم نظام التقارير المالية ويزيد من فاعليته وقوته	57.7	0.000	تحققت العبارة
4	يقوم المصرف بالافصاح بصورة منفصلة عن راس المال	92.9	0.000	تحققت العبارة
5	يفصح المصرف عن الحقوق الاخرى للمساهمين مع بيان الحركة خلال الفترة	54.2	0.000	تحققت العبارة
6	الافصاح الملحق بالتقارير المالية والقوائم المرفقة يعتبر المصدر الاساسي لمستخدمي المعلومات المحاسبية	62.8	0.000	تحققت العبارة
7	ضرورة التزام القانون من اساسيات الافصاح لتوفير الحد الادنى من مصداقية المعلومات المحاسبية	59.1	0.000	تحققت العبارة
8	الهدف من اعداد القوائم توفير قدر مناسب من الافصاح لمستخدميها	67.1	0.000	تحققت العبارة
	الدرجة الكلية	109.4		تحققت الفرضية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان 2021م .



ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة والتي نصت على (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية ودقة وموثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية) قد تحققت في جميع عباراتها، حيث جاءت القيم المعنوية لاختبار مربع كاي لكل العبارات اقل من (5%) قيمة الخطأ المسموح به وبالتالي هذا يعني تحقق الفرضية بشكل كلي. وبالتالي هذا يشير الي قوة موثوقية التقارير وعلاقتها بمبدأ الإفصاح المحاسبي والمالي.

الخاتمة.

أولاً : النتائج:

بعد الدراسة النظرية و الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

1. إلتزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والافصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية.
2. ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية علي جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة للمركز المالي.
3. تباين الطرق المحاسبية والسياسات المحاسبية يؤدي إلي تباين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.
4. ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لفرضية مبدأ الإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية وموثوقية ودقة تقارير الأداء المالي بالمصارف السودانية قد تحققت في جميع عباراتها وبالتحديد ضمن إفصاح المصرف عن البنود غير العادية في قائمة المركز المالي لا كسابها مزيدا من الشفافية.
5. أيضا نستنتج أن مبدأ الإفصاح المحاسبي ومدي موثوقيته بالعمل المالي والمحاسبي قد تحقق من خلال نتائج عبارات الفرضية الثانية خاصة من خلال كتابة التقارير التي تهدف إلي توفير قدر مناسب من الإفصاح لمستخدميها.

ثانياً: التوصيات:

بناء علي النتائج السابقة توصي الدراسة بالاتي:

- 1-تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل كلي حتى تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة ومفيدة لمستخدميها.



- 2- ضرورة توفير شرح لمعايير التقارير المالية الدولية يكون أكثر تفصيلاً بغرض تطبيقها بنفس الكيفية عن طريق جميع المؤسسات.
- 3- ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم مالية لكي ينتج قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والافصاح السليم.
- 4- ضرورة الثبات في تطبيق القواعد المحاسبية من فترة لآخرى والافصاح عن التغيرات التي تطرأ عليها حتي لا يؤدي عدمها الي انتاج معلومات مضلله لأصحاب الشأن.
- 5- الاهتمام بمهنة المحاسبة والمراجعة مع ضرورة الالتزام باللوائح والقوانين التي تنظم المهن عند اعداد القوائم المالية والحسابات الختامية وذلك بعد التقدم الذي حققه علم المحاسبة في اثبات الدور الفعال في تقديم القرارات المختلفة.
- 6- تاهيل وتدريب الكادر المحاسبي وتكوين لجان رقابية منهم للتأكد من مدى تطبيق معيار الافصاح التقارير المالية.

المصادر والمراجع:

1. أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف - القياس - التحوط - العرض - الإفصاح)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010م.
2. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الخصوم وحقوق الملكية، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
3. جمال جويدات الجمل، الأسواق المالية والنقدية، جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
4. جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، يومي 6-2012 7 مايو، 2012م، ص14.
5. حسين القاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2007.



6. حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، ج3، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م.
7. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، 2007م،
8. روبرت ميجز وآخرون، المحاسبة أساس لقرارات الأعمال، ج1، ترجمة وتعريب : مكرم باسيلي ومحمد عبد القادر الدسيطي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006م.
9. سعود جايد العامري، المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها، (عمان : دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010م)، ص478.
10. سماح علي العوض عجبنا، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2018م.
11. سمارة محمد جاسم حمود، الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية وأثره في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة ميدانية على الشركة العامة لتوزيع كهرباء الوسط - وزارة الكهرباء العراقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019م.
12. صفية أحمد ضو أحمد ، دور التقارير المالية الفترية في ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2019م.
13. عبد السميع السوكي، المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية، (الخرطوم: جامعة القاهرة بالخرطوم، مجلة المحاسبة والاداره والتامين العدد33، 1985م)
14. علي حسين الدوغجي وعباس فاضل العيكلي، الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات تحوط من المخاطر السوقية وفقاً للمعايير المحاسبة الدولية (بالتطبيق في مصرف بغداد)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج 8، ع 25، 2013م.
15. ماهر علي الشام، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطر المالية في منشآت الأعمال، تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، مج 34، ع 107، 2012م.
16. محمد إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، جامعة الملك سعود، عمادة المكتبات، الرياض، 1993م
17. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م.



18. محمد عبد السلام، "علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة"، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984،
19. محمد فداء الدين بهجت، الإفصاح في القوائم المالية المراجع الخارجي منه، دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية ، المملكة العربية السعودية، جدة، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز، 1986م،
20. محمد محمود صابر، إبراهيم محمد عبيد، المحاسبة المتقدمة، كلية التجارة ، جامعة طنطا، 2009م.
21. محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1990/10/28
22. محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد 120، العدد 3، 1993، ص 116-127.
23. المعايير المحاسبية الدولية، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م،
24. AAA , A Statement of Basic, Accounting Theory, Evanston, Illionois: 1997,
25. Cabedo and Tirado, International Accounting, Pearson international Edition, USA, 2008,
26. Eldon Hendriksen, Accounting Theory, NewYork : R.D.Irwin, 1992, P514.